1983 01 07 - 0001 الجمعة ٧ - ١ - ٨٣

لجنة أهالي المعتقلين والمخطوفين تلتقي الحص ووزير العدل

الحص مع وفد اللجنة (محمود الجواد)

التقت لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين على التوالي ، امس، الرئيس الدكتور سليم الحص ووزير العدل والاعلام روجيه شيخاني ، وذلك في اطار الاتصالات التي تجريها من اجل اطلاق سراح الموقوفين لدى الجيش اللبناني والمحتجزين لدى « القوات اللبنانية ».

استقبل الرئيس الحص، عند الساعة العاشرة والنصف قبل الظهر، اللجنة في مكتبه، واستمع منها الى عرض لمراحل وتفاصيل تحركها والمعلومات التي تملكها حول ملابسات هذه القضية ، والى مطالبتها « باشراك نواب وسياسيي التجمع الاسلامي في التحرك من اجل هذه القضية الانسانية ».

رد الرئيس الحص بانه يفضل عدم تدخل التجمع الاسلامي في هذه القضية رغم انها حق مشروع لجهة المطالبة باسترجاع المفقودين والمخطوفين واطلاق سراح الموقوفين.

واقترح انه يحصر التحرك بالوسائل والاصول القضائية، واعدا ببذل مساعيه في هذا المجال.

بعد اللقاء صرح الرئيس الحص قائلا: هذه ماساة انسانية لا يجوز السكوت عنها، واننا نطالب الدولة بالتحرك الجدي على مختلف الصعد لحل هذه المشكلة الخطيرة التي لا يجوز ان يختفي هذا العدد الكبير من الناس وتموت قضيتهم وكان شيئا لم يحصل.

عند شيخاني

وعند الظهر استقبل الوزير شيخاني في مكتبه بوزارة العدل، اللجنة التي عرضت له ملابسات القضية وخصوصا ما يتعلق بالجانب القانوني من تحركها وطلبت اليه « تحريك القضاء لان قضية المخطوفين تعتبر جريمة جماعية ارتكبت بحق المواطنين ويعاقب عليها القانون ».

ورد الوزير شيخاني شاكرا لعضوات لجنة المتابعة « ثقتهن بالقضاء اللبناني » مبديا « اسفه لكل ما حصل ».

واقترح بان تبادر لجنة المتطوعين للدفاع عن المعتقلين وكشف مصير المخطوفين، الى تقديم شكاوى للمراجع القضائية « موضحا بان النيابة العامة « لا تستطيع التحرك بعد مرور ٢٤ ساعة على اي حادث الا استنادا الى شكاوى رسمية ».

ووعد وزير العدل « بالمساعدة ودعم القضية على اساس الاجراءات القضائية وبمساعدة لجنة المحامين اذا اعترضها اي عائق او عرقلة من قبل اي وضع قضائي.

وهنا سالته احدى عضوات اللجنة: « هل بمقدور النيابة العامة الدخول الى المجلس الحربي الكتائبي، للاطلاع على اوضاع المحتجزين لدى « القوات اللبنانية »؟ فرد قائلا : « نتمنى ان ياتي اليوم الذي يصبح بمقدور الدولة الدخول الى اي مكان في لبنان ».

وسالته عضوة ثانية: « ما هي العقوبة التي يستحقها زوجي المعتقل بسبب انتمائه الى الحزب الشيوعي ؟» فرد الوزير قائلا: « ان القانون لا يعاقب اي شخص ينتمي الى حزب مرخص رسميا والحزب الشيوعي حاصل على الترخيص:

بعد اللقاء ادلى الوزير شيخاني بتصريح قال فيه: بصفتي ممثلا للشرعية كوزير للعدل اجزم بان رغبتي هي تطبيق القانون عموديا وافقيا على الجميع في لبنان، وانطلاقا من هذه الفكرة تمنيت على السيدات اللواتي زرنني اليوم (امس) مراجعة المراجع القضائية المختصة ، ووعدتهم بان تلك المراجع ستقوم بواجبها على اكمل وجه.